القانون والتشريع والترتيبات الإدارية للدولة على اي جزء من [أرض إسرائيل] كما ورد في االمرسوم . وعلى أساس هذا القانون أصدرت الحكومة الإسرائيلية مرسوماً ، في تموز ١٩٦٧ ، ينص على أن القدس هي مدينة واحدة غير قابلة للتقسيم ، وهي عاصمة دولة إسرائيل .

باخلاص

التوقيع : مناحيم بيغن »

لذا فإن الموقف الإسرائيلي غير جديد على النَظْام المصري ووفوده المفاوضة . فبعد تعليق المفاوضات في أيار من هذا العام ، وبعد المصالحة التي قامت بها واشنطن ، أعلن الطرفان ـ مصر وإسرائيل ـ عن إستئناف المفاوضات وقد توجه إلى مصر فعلاً « وفد من رجال القانون ، برئاسة المستشار القانوني للحكومة ، من أجل إستئناف محادثات الحكم الذاتي يوم ٢٧/٧/١٩٨٠ » (ر . إ . إ ، ٢٧ و٢٨/ ١٩٨٠ ، العدد ٢١١٧ ، ص ٧) .

في ذلك الوقت كان الخلاف حول موضوع الأمن في مناطق الحكم الذاتي في أوجه بين مصر وإسرائيل التي كانت تطالب بأن يكون الأمن الداخلي والخارجي تحت مسؤوليتها فقط ، في حين كانت مصر تطالب بأن يكون الأمن الداخلي في يد الفلسطينيين إنفسهم . وما أن بدأ رجال القانون الإسرائيليون والمصريون عقد جلساتهم في القاهرة ، للتمهيد لعقد جلسات المفاوضات بين الوفود الرسمية ، حتى أنتشر خبر قانون القدس ، الذي قدمته عضو الكنيست غيئولا كوهين ، الأمر الذي دعا بعض المسؤولين السياسيين في مصر إلى التهديد بوقف مفاوضات الحكم الذاتي ، فقد صرح الرئيس السادات « أن المصادقة على قانون القدس في الكنيست ، يناقض نص وروح اتفاقيات كامب ديفيد ، وأن الخلاف بين إسرائيل ومصر في موضوع القدس بالغ الخطورة» (ر . إ . إ ، ٣٠ و٣١/ ٧ / ١٩٨٠ ، العدد ٢١٢٠ ، ص ٤) .

وعقب وزير خارجية مصر كمال حسن علي بقوله « إن مصر تدرس إمكانية تعليق المفاوضات وإستدعاء سفيرها من تل ـ أبيب إذا صادق الكنيست على قانون القدس» (**المصدر نفسه**) .

وقد حدد السادات الهدف المصري من إقامة الحكم الذاتي الكامل للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ، فقال : « إن معنى الحكم الذاتي إنهاء الإحتلال الإسرائيلي ، وإنهاء الحكم العسكري الإسرائيلي والمدني ، وذلك بعد ثلاث سنوات ، كفترة إنتقالية ، حيث يجب على الفلسطينيين أن ينضموا إلى المفاوضات ، وأن يقرروا مصيرهم بأنفسهم » (« **معاريف** » ، ٢٣/٧/١٩٨٠) . ففي تعليق الصحيفة نفسها على خطاب السادات ، جاء : « اتخذ السادات موقفاً واضحاً ، مطالباً بإزالة المستوطنات الإسرائيلية في « المناطق » ، ووصفها بأنها غير شرعية ، وهذا ينطبق أيضاً على المستوطنات التي ستقام لاحقاً وليس هناك مفر من إزالتها » .

وقد اعترف السادات بأن المفاوضات تواجه صعوبات ، « وأن الهوة بين الموقفين عميقة ، وأعتبر القدس الشرقية جزءاً لا يتجزأ من الضفة الغربية ، وإن إي تغيير في وضعها باطل وملغى»(**المصدر نفسه**) .

والجدير بالذكر إن مصر لم تجمد المفاوضات بقرار رسمي ؛ حيث أن تجميدها كان منذ شهر إيار ولم تجدد رسمياً . وقد كان هدف رجال القانون من أعضاء الوفود إعداد أرضية لبدء المفاوضات ، « وبسبب إتجاه الكنيست لإعلان القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل ، وبسبب سياسة الحكومة الإسرائيلية الإستيطانية في الضفة ، أوقفت المفاوضات ، وإن الجلسات التي عقدت في القاهرة لا تتعدى بحث المسائل الإدارية تمهيداً للقاء الوفود في الشهر القادم في الإسكندرية » (ر . إ . إ ، ١٣ و١٤ / ٧ / ١٩٨٠ ، العدد ٢١٠٥ ، ص ٣) .

بعد ذلك ، أرسلت مصر مذكرة من السادات إلى بيغن بواسطة السفير الإسرائيلي في القاهرة ، الياهو بن اليسار ، تتضمن الموقف المصري كما حدده السادات في خطابه في ٢٣/٧/١٩٨٠ بمناسبة عيد الثورة المصرية .

الرسائل المتبادلة

بعد رسالة السادات إلى بيغن بصدد قضية القدس ، والتي ضمنها رأيه في إقرار الكنيست قانون ضم القطاع الشرقي من المدينة إلى إسرائيل ، بعث بيغن برسالة إلى السادات ، رافضاً حججه جملة وتفصيلاً . وفيما يلي تلخيصاً لرسالة بيغن : « أخذ بيغن على الرئيس المصري تاييد بلاده قرارات الأمم المتحدة المناهضة لإسرائيل ، والبيانات غير الودية